

Distr.: General  
20 July 2000  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

نزع السلاح العام الكامل: الأمن الدولي لمنغوليا  
ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام\*\*

المحتويات

\* A/55/150

\*\* يغطي هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠.

## موجز

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال، دُعيت الدول الأعضاء، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، إلى التعاون مع منغوليا في اتخاذ ما يلزم من إجراءات توطيدا وتعزيزا لاستقلال منغوليا، وسيادتها، وسلامتها الإقليمية، وحُرمة حدودها، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن استقلال سياستها الخارجية المستقلة.
- ٢ - وفي الوقت نفسه، طُلب إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدة اللازمة لمنغوليا في هذا الصدد.
- ٣ - ويتضمن هذا التقرير وصفا للمساعدة المقدمة إلى منغوليا من قِبَل الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وبمختلف الإجراءات التي اتخذتها منغوليا تعزيزا لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، بما فيها المشاورات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا، واستكشافا لسبل ووسائل تنفيذ القرار المتعلق بهذا الموضوع.
- ٤ - وتواصل الأمم المتحدة، ضمن الموارد الموجودة، تقديم المساعدة إلى منغوليا في تعزيز أمنها عن طريق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال.

## أولا - مقدمة

جدول أعمال الاجتماعات الإقليمية لترع السلاح التي ينظمها، في لفت انتباه المجتمع الدولي فضلا عن مجتمع آسيا والمحيط الهادئ إلى الأمن الدولي لمنغوليا، وبخاصة إلى مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - واستنادا إلى العروض الإعلامية التي قدمتها منغوليا، نوقش مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على نطاق واسع في اجتماعات نزع السلاح الإقليمية التالية: الاجتماع الإقليمي الحادي عشر لترع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في كاتماندو، نيبال، في آذار/مارس ١٩٩٩؛ والاجتماع الإقليمي لترع السلاح في منغوليا، الذي عُقد في أولانباتار في آب/أغسطس ١٩٩٩؛ والاجتماع الإقليمي الثاني عشر لترع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في كاتماندو، نيبال، في شباط/فبراير ٢٠٠٠. كما نظرت في مبادرة منغوليا ندوة كانازاوا الخاصة بشمال شرق آسيا، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ في اليابان والتي نظمتها رابطة الأمم المتحدة لليابان بالتعاون التقني والفني الوثيق مع المركز.

٥ - وفي اجتماع أولانباتار الإقليمي لترع السلاح، كُرس جلسة بأكملها عُقدت بعد الظهر لإجراء مناقشات متعمقة بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، أُجري تحليل دقيق لأوجه التشابه والاختلاف بين مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية والمناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية.

٦ - وتعزيزا لهذه المبادرة، اتخذت منغوليا إجراءات عملية عدة. ففي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أصدرت حكومة منغوليا مذكرة بشأن أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية (A/54/323). وفي ٣ شباط/فبراير

١ - في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٧/٥٣ دال المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية". وتنص الفقرات ٣ و ٥ و ٦ منه على ما يلي:

"٣ - تدعو الدول الأعضاء، ومن بينها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، إلى التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وحُرمة حدودها وأمنها الاقتصادي وتوازنها الإيكولوجي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك سياستها الخارجية المستقلة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم إلى منغوليا، في حدود موارد تلك الهيئات، المساعدة اللازمة لاتخاذ التدابير اللازمة المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٦.

## ثانيا - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٣ - عملا بالفقرة ٦ من القرار ٧٧/٥٣ دال، قدمت إدارة شؤون نزع السلاح، من خلال مركزها الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ (المشار إليه في هذا النص بـ "المركز") مساعدتها إلى منغوليا تعزيزا لمبادراتها. وقد نجح المركز، عن طريق إدراج هذه المبادرة في

هذه الجوانب الأمنية غير النووية، التي تشمل الأمن الاقتصادي والتوازن الإيكولوجي، على أساس ثنائي بغية التوصل إلى خطة بشكل ما. وعملا بالفقرة ٦ من القرار ٧٧/٥٣ دال، وبناء على طلب منغوليا، عقد المركز في نيويورك في ١ شباط/فبراير و ٢٧ نيسان/أبريل و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ اجتماعات غير رسمية لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لمعالجة الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي. وحضر تلك الاجتماعات كبار موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وذلك لمناقشة ما تواجهه منغوليا من مشاكل وتحديات.

١٠ - وبين ٨ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، نظمت حكومة منغوليا في أولانباتار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وصندوق أوشربات، وهو منظمة غير حكومية في منغوليا، المؤتمر الدولي للأمن البشري في عالم العولمة. وقد ركز المؤتمر على الجوانب العملية للأمن البشري، مشددا بشكل خاص على المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية. وفي نهاية المؤتمر، اعتمد المشاركون عددا من التوصيات المتعلقة بتحسين الأمن البشري في منغوليا رفعت إلى حكومة منغوليا. ونتيجة لهذا المؤتمر وللمشاورات غير الرسمية المذكورة في الفقرة ٨ أعلاه، تنظر حاليا هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في مختلف الطرق لتقديم المساعدة إلى منغوليا، بما في ذلك الشروع في دراسة بشأن التغييرات المناخية وحماية التوازن الإيكولوجي.

٢٠٠٠، أقر برلمان منغوليا قانونا محليا وقرارا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية (A/55/56). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، رحبت بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمرها الوزاري بالتشريع الذي أقرته منغوليا وأيدته معتبرة إياه إسهاما عمليا في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز نظام عدم الانتشار.

٧ - كما رحّب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ في وثيقته الختامية التي اعتمدها بتوافق الآراء بإعلان منغوليا عن مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية وأيد هذا الإعلان وأحاط علما بالتشريع المعتمد كتدبير من طرف واحد لكفالة انعدام الأسلحة النووية انعداما كاملا في أراضيها، مع أخذ أوضاعها الفريدة في الحسبان، باعتبار ذلك مساهمة ملموسة في تحقيق أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية وإسهاما عمليا في تعزيز الاستقرار السياسي وقابلية التنبؤ في المنطقة.

٨ - وبغية المساعدة في المشاورات التي تعقد بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ومنغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، نظم المركز، بناء على طلب منغوليا، اجتماعا غير رسمي بجنيف في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠. واستنادا إلى اقتراح منغوليا بشأن العناصر المزمع إدراجها في الضمانات الأمنية، تبادل المشاركون في ذلك الاجتماع وجهات النظر بشأن نوع الضمانات التي يمكن تقديمها إلى منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وما زالت هذه المشاورات مستمرة.

### ثالثا - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

٩ - تتضمن الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال طائفة من العناصر التي تكفل أمن منغوليا إلى جانب مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويُنظر حاليا في

## رابعاً - مبادرات منغوليا ومستقبل هذه المبادرات

١١ - كما ذكر أعلاه، ساعدت الأمم المتحدة منغوليا في تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ويأمل الأمين العام بأن تُقدّم الضمانات، التي تعكف حالياً الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على وضعها، في مرحلة مبكرة بحيث يمكن المضي في تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، ستتمخض أيضاً المشاورات التي تجريها منغوليا مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة عن نُهج عملية تهدف إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الجوانب الأمنية غير النووية. وتواصل الأمم المتحدة، ضمن الموارد الموجودة، مساعدة منغوليا في تعزيز أمنها عن طريق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال.